

Distr.: General
15 July 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 69 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية
التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، كليمون نيالتسوسي فولبي، المقدم عملاً بقرارات مجلس
حقوق الإنسان 21/15 و 32/32 و 12/41.



تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية
تكوين الجمعيات، كليمون نيالتسوسي فولبي
الدور الأساسي للحركات الاجتماعية في إعادة البناء بشكل أفضل

موجز

في هذا التقرير، يسلط المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، كليمون نيالتسوسي فولبي، الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم في إقامة مجتمعات أكثر عدلاً وشمولاً. فللحركات الاجتماعية دور رئيسي عليها أن تؤديه في مساعدة الدول على إعادة البناء بشكل أفضل من التحديات المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومما يؤسف له أن دولاً كثيرة لم تحترم احتراماً كاملاً حق الحركات الاجتماعية في حرية التجمع السلمي وحققها في حرية تكوين الجمعيات. ولذلك، يوصي المقرر الخاص بعدة تدابير يمكن للدول وسائر الجهات الفاعلة أن تتخذها لتهيئة حيز مفتوح وتمكيني للحركات الاجتماعية لتعزيز قدرتها على المساهمة في بناء مستقبل أكثر انفتاحاً وشمولاً وإنصافاً واستدامة.

أولا - مقدمة

1 - إن الحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات مهمان في حد ذاتهما. فهما يتيحان للأفراد المعنيين التجمع والتنظيم والدفاع عن القضايا المهمة لمجتمعاتهم المحلية والمجتمع والإنسانية جمعاء. وعلاوة على ذلك، فهما أداتان قيمتان يمكن استخدامهما للاعتراف بمجموعة واسعة من الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإعمالها واستخدمتها بالفعل لتحقيق ذلك. وهما أداتان أساسيتان في تمكين الأفراد المهمشين والجماعات المهمشة من إعمال حقوقهم والدفاع عنها. وهذه الحقوق، إلى جانب الحق في حرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة، عنصر أساسي في المجتمعات الديمقراطية، لأنها تمكنها من الاستجابة لاحتياجات سكانها وحقوقهم ورغباتهم.

2 - ويستكشف هذا التقرير المساهمات الحيوية التي قدمتها الحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم في الماضي وما زالت تقدمها اليوم من أجل النهوض بالحقوق وتحسين المجتمع. كما يسلط الضوء على الدور الهام الذي تؤديه الحركات الاجتماعية في ضمان التعافي المستدام والقادر على الصمود وفي إعادة البناء بشكل أفضل من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك في العملية الشاملة للمضي قدما في التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3 - وفي هذا التقرير، يستند المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات إلى مصادر متعددة. وتشمل هذه المصادر: التقارير المقدمة من الدول والمجتمع المدني إلى المقرر الخاص ردا على إصداره استبياناً⁽¹⁾؛ والرؤى الثاقبة التي يتقاسمها أعضاء المجتمع المدني والناشطون من خلال المشاورات، بما في ذلك مشاورات عالمية عُقدت في كمبالا؛ والرسائل التي أرسلها المقرر الخاص إلى الدول. ويشكر المقرر الخاص جميع الذين دعموا الولاية، بما في ذلك عن طريق توفير المعلومات وتنظيم المشاورات وتيسيرها.

ثانيا - الإطار المفاهيمي

4 - لأغراض هذا التقرير، يستخدم المقرر الخاص تعريفاً واسعاً للحركات الاجتماعية بوصفها جماعات فضفاضة التنظيم تبذل جهوداً جماعية لدعم الأهداف التي قد تشمل إصلاحات قانونية ومؤسسية وسياساتية و/أو تحولات ثقافية أوسع نطاقاً، سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد المقاطعة أو الصعيد الوطني أو الصعيد الإقليمي أو الصعيد الدولي. وقد تتبنى الحركات الاجتماعية أشكالاً ومستويات مختلفة من التنظيم، ومجموعة واسعة من الاستراتيجيات والتقنيات لتعزيز أهدافها الأعم. ومن بين تقنيات الدعوة وبناء المجتمع الأخرى، طرحت الحركات الاجتماعية مشاريع قوانين ولوائح وسياسات، وشاركت في الإصلاحات الدستورية والضغط التشريعي، وأعدت وقدمت التماسات، ونظمت حملات دعوية في الصحافة وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، ونظمت احتجاجات ثابتة ومتنقلة، ووقفات احتجاجية، وإجراءات مباشرة، وحملات عصيان مدني، واحتلت مساحات ونظمت إضرابات⁽²⁾.

(1) التقارير محفوظة لدى الأمانة العامة.

(2) انظر Charles Tilly, *Social Movements, 1768–2004*, London, 2004. ويعرّف تيلي الحركات الاجتماعية بأنها حركات تتكون من جهود عامة مستدامة ومنظمة تطرح مطالبات جماعية على السلطات المستهدفة وتستخدم أشكالاً معينة من العمل السياسي، بما في ذلك الجمعيات والائتلافات، والاجتماعات العامة، والمواكب، والوقفات الاحتجاجية، والتجمعات، والمظاهرات، وحملات

5 - وللحركات الاجتماعية طابع غير رسمي أساسا، مما يتيح لها توفير منصة شاملة للأفراد من جميع مناحي الحياة للمشاركة، لأقل مدة أو لأطول مدة يختارونها، في الدفاع عن القضايا المشتركة. وغالبا ما تنبثق الحركات الاجتماعية من القاعدة الشعبية، وكثرة منها بلا قيادة وذات طابع أفقي. وغالبا ما تكون ذات مغزى عميق بالنسبة لأولئك الذين يشاركون فيها، حيث توفر مواقع للفاعلية والتضامن. وهي، في ذلك الصدد، تؤدي دورا أساسيا في تعزيز الانخراط الاجتماعي والمشاركة الديمقراطية والحكم المستجيب. والحركات الاجتماعية مهمة في تعزيز الصلة بين الدولة والمجتمعات المحلية، ووجود الحركات الاجتماعية وقدرتها على العمل بحرية مؤشر رئيسي على وجود مجتمع سليم.

6 - كما تتيح الحركات الاجتماعية لأعضاء المجتمع فرصة مهمة للمشاركة في الشؤون العامة ووسيلة لانعكاس مجموعة متنوعة من وجهات النظر في سياسات الدولة. والحركات الاجتماعية مهمة أيضا من حيث أنها يمكن أن توفر لجماعات معينة، بما في ذلك تلك المهمشة، القدرة على رفع أصواتها وإبراز شواغلها. وتمكّن الحركات الاجتماعية تلك الجماعات من معالجة القضايا التي تواجهها والعمل على إعادة بناء مجتمعاتها الأوسع نطاقا وإصلاحها على أسس أكثر شمولاً ومساواة.

7 - ومن الأمور المحورية في فهم المقرر الخاص للحركات الاجتماعية بوصفها محركات لتحسين المجتمع وإعمال الحقوق والحريات توافق تلك الحركات مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

8 - ويتمتع الأفراد المشاركون في الحركات الاجتماعية بالعديد من ضمانات الحقوق، بما في ذلك تلك المحمية بموجب المواد 19 و 21 و 22 و 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشأن الحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في المشاركة في الحياة العامة. ويشير المقرر الخاص أيضا إلى قرار الجمعية العامة 173/73 الذي شجعت فيه الجمعية الدول على الاعتراف بالدور الهام والمشروع الذي تؤديه الحركات الاجتماعية في تشكيل الحكم وسيادة القانون والشمولية والتنمية في جميع المناطق.

9 - والفقرة 2 من المادة 20 من العهد الدولي تُلزم الدول الأطراف بأن تحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. ويجب أن تكون عمليات الحظر هذه متفكدة تماما مع الحقوق والالتزامات الأخرى، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف. ومن المهم ضمان ألا تستخدم أي تدابير تتخذ في ذلك السياق لاستهداف الحركات الاجتماعية والأفراد لممارسة حقوقهم، بما في ذلك حقهم في حرية التجمع السلمي وحقهم في تكوين الجمعيات وحقهم في التعبير، وضمن عدم جواز استخدامها على هذا النحو. وعلاوة على ذلك، فإن أفضل الوسائل التي يمكن من خلالها منع ظهور حركات اجتماعية تمييزية و/أو عنيفة، بالمعنى الواسع، هي القوانين والسياسات التي تمكّن الحركات الاجتماعية وتدعمها وتكمل جهودها الرامية إلى تحقيق مؤسسات ديمقراطية مفتوحة وتشاركية، وفرص اقتصادية، ومساواة اقتصادية، وشمول اجتماعي، وعدالة اجتماعية، وممارسات بيئية نظيفة وصحية ومستدامة.

الالتباسات، والبيانات الموجهة إلى وسائل الإعلام العامة والمنشورة فيها وفي الكتيبات، وأشكال التمثيل العامة المتضاربة فيما يتعلق بقوة الحركة.

ثالثاً - المساهمات القيّمة للحركات الاجتماعية في تحسين المجتمعات

10 - قدمت الحركات الاجتماعية مساهمات حيوية في العديد من المجالات لعدة قرون وفيما يتعلق بكل قضية ملحة يواجهها الأفراد والمجتمعات والبشرية جمعاء. وما زالت تؤدي دوراً أساسياً في جميع أنحاء العالم اليوم، بما في ذلك في دعم جهود العالم للتعافي من الجائحة وإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر استدامة. ولأن مساهمات الحركات الاجتماعية تكون دائماً ذات طابع شامل لعدة قطاعات، فإن أي محاولة لتحديدها تكون بالضرورة محدودة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنها مصنفة أدناه إلى أربعة مجالات مواضيعية عريضة هي: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، ومجال العدالة الاجتماعية، والمجال البيئي.

ألف - المجال السياسي

11 - لقد بنيت المجتمعات الديمقراطية بفضل الجهود المتضافرة للأفراد الذين اجتمعوا معاً للإصرار على أن تسمع أصواتهم الجماعية في عمليات التمثيل وتشكيل السياسات. واكتسبت الحركات الاجتماعية التي تدعو إلى مشاركة شعبية أكبر في الحكم قوة في جميع أنحاء العالم منذ القرن الثامن عشر فصاعداً. وقد ساعدت تلك الحركات على بدء عصر كان فيه للسكان عموماً صوت أكبر في تحديد الهياكل السياسية والقوانين والخيارات السياسية لمجتمعاتهم المحلية.

12 - وكثيراً ما كانت الإصلاحات الديمقراطية الأولية ضيقة، بحيث امتد حق الاقتراع، حيثما وجد، ليشمل مجموعات فرعية محدودة فقط من السكان، وغالباً ما كانت محددة حسب نوع الجنس والعرق والطبقة. وبمرور الوقت، تصدّت لتلك القيود حركات اجتماعية جديدة مختلفة. ومن بين الحركات الاجتماعية التي تصدّت لتلك التحديات الحركة الدولية لحق المرأة في الاقتراع، التي ظلت لعدة قرون تقوِّز بتمديدات لنطاق حق المرأة في الاقتراع ليشمل المرأة في بلدان في جميع أنحاء العالم. ولا تزال حركات الاقتراع والإدماج السياسي تؤدي دوراً رئيسياً اليوم في تعزيز صوت سياسي أكبر ومساواة سياسية أكبر للمرأة في العديد من الدول التي تستبعد المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.

13 - وكان تطوير هياكل حكم أكثر ديمقراطية في مجموعة فرعية محدودة من البلدان، لعقود كثيرة، غير متكافئ إلى حد كبير من منظور دولي، وخاصة بسبب استمرار الحكم الاستعماري في معظم أنحاء العالم خلال معظم القرن العشرين. ورداً على ذلك، نشأت حركات اجتماعية مختلفة في معارضة الاستعمار. وساعدت جهود تلك الحركات، التي عملت في سياقاتها الوطنية وعبر الوطنية على حد سواء، بشكل جماعي على إنهاء الحكم الاستعماري المباشر في أجزاء كثيرة من العالم.

14 - وفي حين أن الحكم الديمقراطي يتقدم في العديد من المجالات، فإن الدول الديمقراطية شكلاً كثيراً ما تتسم بتفاوتات داخلية عميقة، بما في ذلك في شكل قوانين وسياسات تمييزية عنصرياً. وكانت الحركات الاجتماعية في طباعة الكفاح ضد تلك الهياكل غير المتكافئة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، حققت حركة الحقوق المدنية تقدماً كبيراً في النضال ضد الحرمان العنصري والفصل العنصري في ستينيات القرن العشرين. وفي حالة جنوب أفريقيا، حظي الكفاح ضد الحكم العنصري بدعم الحركة العالمية المناهضة للفصل العنصري، مما ساعد على إنهاء نظام الفصل العنصري في البلد في تسعينيات القرن العشرين والتحول إلى دولة أكثر شمولاً وديمقراطية.

15 - وقد نُظمت حركات اجتماعية داعمة لحكم أكثر ديمقراطية ومعارضةً للحكم الاستبدادي في العديد من المواقع حول العالم على مدى العقود العديدة الماضية. وكانت هذه الحركات هي القوة الدافعة وراء التحولات الديمقراطية في دول كثيرة، مما ساعد على إنتاج مجتمعات أكثر شمولاً واستجابة للحقوق ودعمها. ويمكن العثور على أحد الأمثلة الرئيسية لذلك في حركات الربيع العربي في العديد من الدول بدءاً من أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وحيثما كانت النظم الانتخابية موجودة بالفعل، عملت الحركات الاجتماعية على توسيع وتعميق المؤسسات الديمقراطية وتعميق الشمولية.

16 - كما حشدت الحركات الاجتماعية جهودها للتصدي لأشكال توطيد السلطة والتدخل الانتخابي غير الديمقراطي، بما في ذلك، على سبيل المثال، عندما سعى رؤساء إلى توسيع نطاق حكمهم عن طريق إزالة القيود الدستورية على فترات ولايتهم أو عندما سعت أحزاب سياسية إلى تعزيز سلطتها من خلال نظم انتخابية إقصائية والحرمان من حق الاقتراع. فقد نظمت حركات اجتماعية تقاوم محاولات الرؤساء الترشح لفترات ثالثة غير دستورية في ملاوي في عام 2002 وبوروندي في عام 2015 وغينيا في عام 2019، بين أماكن أخرى. كما نُظمت حركات اجتماعية لمقاومة الانقلابات العسكرية. وأوجدت حركة العصيان المدني في ميانمار التي تقاوم الانقلاب العسكري الذي حدث في شباط/فبراير 2021 منصة شاملة تربط بين الفئات العرقية والطبقات الاقتصادية والنقابيين والجماعات الدينية. وفي السودان، في أعقاب الانقلاب الذي حدث في تشرين الأول/أكتوبر 2021، نظمت جماعات الاحتجاج الشعبية المعروفة باسم "لجان المقاومة" احتجاجات وإضرابات سلمية للضغط من أجل الانتقال إلى الحكم المدني.

17 - كما كانت الحركات الاجتماعية فعالة في بناء مجتمعات أكثر سلاماً. فقد نُظمت حركات اجتماعية كبرى لوقف الغزوات العسكرية، بما في ذلك الغزو العسكري للعراق من قبل الولايات المتحدة، وهو ما جذب الملايين من جميع أنحاء العالم في عامي 2002 و 2003، والاحتجاجات ضد الغزو العسكري لأوكرانيا من قبل الاتحاد الروسي في شباط/فبراير 2022، الذي أدى أيضاً إلى احتجاجات مناهضة للحرب في جميع أنحاء العالم. وفي البلدان الممزقة بالنزاعات، انضم أفراد إلى الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى إنهاء النزاع، مثل الجماعات التي تدعو إلى إشراك الفئات المهمشة في عمليات السلام. وكثيراً ما كانت تلك الحركات تقودها النساء، اللواتي يتحملن وطأة النزاعات ولكنهن كثيراً ما يتعرضن للتهميش أثناء التسويات السياسية ومحادثات السلام. وفي أفغانستان، انطلقت حركة اجتماعية تتكون في معظمها من النساء، هي حملة "خطي الأحمر" (MyRedLine)، في عام 2019 بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وسط عملية سلام استبعدت النساء. ولا تزال المرأة الأفغانية تحشد جهودها للمطالبة بحقوقها وإدماجها في الحياة العامة وعمليات صنع القرار، في أعقاب تقليص حقوق المرأة بعد تولي حركة طالبان السلطة.

باء - المجال الاقتصادي

18 - تاريخياً، أدت الحركات النقابية دوراً رئيسياً في مجال فتح التمثيل الديمقراطي على أسس غير طبقية وفي النضال من أجل هياكل قانونية ومؤسسية وسياسية أكثر مساواة ومن أجل توزيع للموارد أكثر مساواة. واليوم، تعمل النقابات العمالية على دعم التنمية المستدامة، والعمل اللائق - أي العمل المنتج الذي يوفر دخلاً عادلاً، والأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للجميع، وأفاقاً أفضل للتطور الشخصي

والاندماج الاجتماعي، وحرية للناس في التعبير عن شواغلهم، والتنظيم، والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتكافؤ الفرص والمعاملة لجميع النساء والرجال - ومجتمعات أكثر عدلا ومساواة⁽³⁾.

19 - ويناضل اتحاد المعلمين الريفيين المندمجين في زمبابوي من أجل حقوق المعلمين والطلاب ومن أجل ظروف أفضل في المدارس في جميع أنحاء البلد. وفي الصحراء الغربية، تحتج مجموعة الصحراويين العاطلين عن العمل دعما لمزيد من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي جمهورية إيران الإسلامية، تدعو نقابة المعلمين الإيرانيين إلى حقوق المعلمين في ظروف عمل أفضل وحقوق الطلاب في زيادة فرص الحصول على التعليم. ويناضل الكثير من النقابات المماثلة ومنظمات حقوق العمال، الرسمية وغير الرسمية، من أجل حقوق أعضائها ومن أجل سياسات أكثر احتراما للحقوق في المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

20 - وإضافة إلى عمل النقابات، نشأت حركات اجتماعية هامة مكرسة لدعم مجتمعات أكثر مساواة، وبوجه أعم، لدعم حقوق الفقراء. وغالبا ما تؤدي الحركات الاجتماعية ذات الانحياز الديني دورا رئيسيا في الضغط من أجل وضع سياسات تلبي احتياجات الفقراء، وكذلك في توفير الخدمات المباشرة للفقراء. فقد ناضلت حركة "احتلوا" من أجل نظم سياسية أكثر مساواة وسياسات اجتماعية واقتصادية تحترم الحقوق في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم. وحاربت مجموعات شتى في جميع أنحاء العالم العمل القسري وعمل الأطفال وغير ذلك من ممارسات العمل المسيئة والضارة. ففي أوزبكستان، على سبيل المثال، كانت حملة طويلة الأجل فعالة في مكافحة العمل القسري وعمل الأطفال في صناعة القطن⁽⁴⁾. وفي البرازيل، تناضل منذ فترة طويلة حركة العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا، وحركة العمال الريفيين المشردين، من أجل زيادة فرص حصول أفقر الناس في البلد على الأراضي والسكن.

21 - وفي بعض الأحيان، تقدمت الحركات الاجتماعية للضغط من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية عامة. فقد جرت احتجاجات كبرى تأييدا لأمر من بينها نظم سياسية أكثر مساواة في أكثر من 100 دولة حول العالم منذ عام 2017⁽⁵⁾. ففي كولومبيا، في عام 2021، أضرب ائتلاف واسع من القوى تأييدا لسياسات اجتماعية واقتصادية أكثر تقدمية. وفي عام 2022، نظمت إضرابات كبرى تأييدا لظروف قطاعية أفضل وتأييدا أيضا لتطورات تقدمية للسياسة المجتمعية في عدة دول من بينها إسبانيا وإكوادور وتونس وزمبابوي وسري لانكا ولبنان ومقدونيا الشمالية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة واليونان.

22 - وتعمل حركات اجتماعية أخرى على دعم التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، وهو موضوع سبق للمقرر الخاص أن ركز عليه بعمق (انظر A/73/279). فالتحالف الإيطالي من أجل التنمية المستدامة، على سبيل المثال، يجمع ما يقرب من 300 منظمة عضو بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحدد الباحثون عدة طرق يمكن أن يكون للحركات الاجتماعية من خلالها تأثير على الفقر، مثلا

(3) أخذ تعريف مصطلح "العمل اللائق" من منظمة العمل الدولية (ILO)؛ وهو متاح على الموقع التالي:

www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm

(4) انظر منظمة العمل الدولية، 2020 رصد طرف ثالث لعمل الأطفال والعمل الجبري خلال حصاد القطن في أوزبكستان، جنيف، 2021.

(5) انظر مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، "Global protest tracker". وهو متاح على الموقع التالي:

<https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker>

من خلال تحدي عمليات الاستغلال والتجريد من الملكية، ومن خلال تحدي المناورات الثقافية المتعلقة بالفقر، وتوفير إمكانية الوصول إلى الأرض والمياه والمأوى⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

جيم - مجال العدالة الاجتماعية

23 - لقد ساهمت الحركات الاجتماعية في مجموعة من الإصلاحات الموجهة نحو العدالة الاجتماعية ونحو المساواة في المجتمع بوجه أعم ودعمتها.

24 - وتحققت إنجازات أساسية في هذا المجال دعماً للمساواة بين الجنسين. فقد ناضلت النساء في العديد من البلدان من أجل التمثيل المتساوي، والمساواة الاجتماعية، ووضع حد للممارسات التمييزية الضارة، وزيادة احترام حقوقهن الأساسية، بما في ذلك الحق في المساواة في الأجور، وكذلك إعمالها وحمايتها. وناضلت الحركات في جميع أنحاء العالم وما زالت تناضل من أجل حقوق المرأة في الصحة الجنسية والإنجابية والمساواة في القانون المدني وقانون الأسرة والوصايا. وحققت الحركات في العديد من الدول إصلاحات هامة في قوانين الإجهاض. فبعد عمليات تعبئة شعبية واسعة النطاق، رفعت شيلي حظرها للإجهاض في عام 2017، وفعلت أيرلندا الشيء نفسه في عام 2018. وسمحت الأرجنتين قانوناً بالإجهاض في عام 2020؛ ورأت المحكمة العليا المكسيكية أن تجريم الإجهاض من قبل الولايات غير دستوري في عام 2021؛ وألغت المحكمة العليا الكولومبية تجريم الإجهاض حتى 24 أسبوعاً من الحمل في عام 2022. وفي أماكن أخرى، كما هو الحال في بولندا والولايات المتحدة، أدت الإجراءات التراجعية التي تتخذها الدولة بشأن الحقوق الإنجابية إلى نشوء ونمو حركات احتجاج كبرى.

25 - وقد حاربت حركات أخرى، مثل "استعادة الليل"، ضد العنف الجنساني. وفي إندونيسيا، كانت حملة الدعوة الاجتماعية التي طال أمدها فعالة في ضمان إقرار قانون العنف الجنسي، الذي يجرم الزواج القسري والاعتداء الجنسي ويعزز حماية ضحايا العنف البدني والجنسي⁽⁸⁾. ومن بين التقنيات الفعالة الأخرى، قامت الحركات الاجتماعية المشاركة في حملة #Gerak Bersama ("gerak bersama" تعني "التحرك معاً" باللغة الإندونيسية) بإذكاء الوعي بالقضية وتشجيع النقاش العام. ومكنت الحركة الاجتماعية العالمية #MeToo، التي بدأت في عام 2017، الملايين من الناجيات من العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم من التحدث علناً. وقامت حركة #MeToo بإذكاء الوعي العام إلى حد كبير وزيادة الضغط من أجل المساواة والإصلاح في مجال التحرش والاعتداء الجنسيين في مكان العمل. وساعدت الحركة أيضاً على دفع بعض الدول إلى اعتماد قوانين وقائية ومقاضاة الجناة، وإن كانت المساواة محدودة. وفي بعض الدول ذات مستويات العنف المرتفعة ضد المرأة، تواصل المرأة تعبئة جهودها دعماً لحماية أقوى. ففي المكسيك، بدأت حركة مضادة لقتل الإناث وإساءة معاملة النساء في عام 2019 مع ما يسمى "glitter revolution"،

(6) انظر Anthony Bebbington، "Social movements and the politicization of chronic poverty"، *Development and Change*، vol 38، No. 5 (أيلول/سبتمبر 2007).

(7) انظر Anthony Bebbington، "Poverty reduction and social movements: a framework with cases"، ورقة أعدت من أجل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 2009. وهي متاحة على الموقع التالي: <https://www.gov.uk/research-for-development-outputs/poverty-reduction-and-social-movements-a-framework-with-cases/>

(8) انظر CIVICUS Lens، "Indonesia: breakthrough on gender-based violence"، 19 May 2022.

التي حشدت الآلاف دعماً للعدالة والمساءلة. وفي نيجيريا، تدعو الحركة الاجتماعية [#BringBackOurGirls](#) إلى استعادة الفتيات المختطفات على أيدي الجماعات المتمردة.

26 - كما أنجز عمل أساسي دعماً للمساواة العرقية. فقد لفتت حركة "حياة السود مهمة"، التي انضم إليها ودعمها أفراد من جميع أنحاء العالم، الانتباه إلى السياسات العنصرية والانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة التي ترتكبها قوات الشرطة، والتي تشمل الاستخدام المفرط للقوة، والإنفاذ التمييزي للقانون، والاعتماد على سياسات مفرطة في الحبس تقوض المجتمع. وفي حين نشأت الحركة في الولايات المتحدة، فقد اجتذبت هياكل سياسية مماثلة في أماكن أخرى احتجاجات أيضاً، بما في ذلك في أستراليا ونيوزيلندا والبرازيل وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة.

27 - وقد أحرزت حركات الشعوب الأصلية تقدماً كبيراً في العديد من الولايات القضائية، حيث ناضلت، في سبيل جملة أمور من بينها زيادة تقرير المصير والسيطرة على الأراضي التقليدية. فعلى مدى عقود، ناضلت الشعوب الأصلية في حوض الأمازون ضد استخراج الوقود الأحفوري والتلوث وقطع الأشجار وتدمير الغابات المطيرة وغيرها من الأضرار، بينما تناضل من أجل السيادة المجتمعية والحقوق المجتمعية. وتكافح "NDN Collective"، ومقرها في ساوث داكوتا بالولايات المتحدة، ضد تغير المناخ، ومن أجل إنهاء العنف ضد مجتمعات السكان الأصليين ومن أجل إعادة الأراضي. وتناضل "Minga Indigena"، وهي جمعية تضم جماعات سكان أصليين من جميع أنحاء الأمريكتين، من أجل أهداف مماثلة. وقد قدمت هذه الحركات والعديد من الحركات الأخرى مساهمات ضخمة في إيجاد مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة وإنصافاً في جميع أنحاء العالم.

28 - وفي جميع أنحاء العالم، كانت الحركات الشبابية والطلابية مهمة أيضاً، مما يعكس حقيقة أن بلدانا كثيرة لديها عدد كبير من الشباب. وقد شهد القرن الحادي والعشرون ارتفاعاً كبيراً في الحركات الشبابية على الصعيد العالمي، من حيث عدد المشاركين ونطاق القضايا المشمولة على السواء. وقد ضغط الشباب والطلاب من أجل مجتمعات أكثر شمولاً وأشكال حكم أكثر استجابة بشكل عام، فضلاً عن سياسات اجتماعية أكثر تقدمية. ففي الهند، على سبيل المثال، ناصر الطلاب حقوق السكان الأصليين، وناهضوا نشر قانون طوارئ مسيء، وناصروا مساواة المرأة في التعليم. وفي نيكاراغوا، ناضل الطلاب من أجل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أجل إطلاق سراح السجناء السياسيين. وفي جمهورية إيران الإسلامية، نظم الطلاب أنفسهم واحتجوا من أجل حرية التعبير والمساواة في التعليم، وضد الممارسات الأمنية الحكومية العنيفة والقمعية. وفي كمبوديا، ناضل الطلاب من أجل مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان.

29 - وحققت الحركات الاجتماعية الداعمة لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين خطوات هائلة في التصدي للثقافات التمييزية والتغلب على الجوانب التمييزية التي تنتهك الحقوق في النظم القانونية الوطنية. ففي عام 2015، كفلت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، في قرارها في قضية *Obergefell* ضد *Hodges* الحق في الزواج بين المثليين. وفي تايلوان، تم تقنين زواج المثليين في أيار/مايو 2019. وفي شيلي، صدر قانون المساواة في الزواج، الذي أعده المجتمع المدني، في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي تايلند، في حزيران/يونيه 2022، مُنحت موافقة تشريعية مبدئية على إجراء من شأنه إضفاء الشرعية على علاقات قران المثليين. وكل هذه الخطوات أفرزتها عقود من العمل الشاق من قبل الأفراد المشاركين في الحركات الاجتماعية الداعمة لحقوق المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وجاءت تكريماً لتلك العقود. ويواصل

المدافعون والحركات الاجتماعية العمل في جميع أنحاء العالم للدعوة إلى احترام أكبر لحقوق الأشخاص المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وهم يواجهون في كثير من الأحيان، كما هو الحال على سبيل المثال في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ورواندا، صُدًا خطيرا وتحديات واعتداءات ومخاطر شخصية.

30 - كما أدت الحركات الاجتماعية دورا رئيسيا في مكافحة عدة أشكال من انتهاكات حقوق الإنسان. فحركات مثل Asociación Madres de Plaza de Mayo في الأرجنتين وائتلاف عائلات المختفين في الجزائر شنت حملات فعالة ضد سياسات التعذيب والاختفاء القسري. ونُظمت حركات مماثلة لأسر ضحايا الاختفاء القسري في باكستان والمكسيك. وفي نيجيريا، ناضلت حركة End SARS من أجل إصلاح الأجهزة الأمنية والمساءلة، وسلطت الضوء على الإجراءات المسيئة التي اتخذتها أجهزة أمن الدولة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناضلت منظمة "Lutte pour le changement" (النضال في سبيل التغيير) من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والمساءلة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي الوقت المناسب.

31 - وقد حققت حركات أخرى انتصارات مهمة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما في ذلك الحق في الرعاية الصحية والتعليم والسكن. ففي جنوب أفريقيا، حققت حملة العمل العلاجي تقدما هاما فيما يتعلق بالحق في الرعاية الصحية⁽⁹⁾. وحققت حركات اجتماعية داعمة للحق في السكن تقدما هاما في العديد من الحملات في جميع أنحاء العالم، وإن كان لا يزال هناك الكثير جدا من العمل الذي يتعين القيام به.

32 - وتعمل الحركات الاجتماعية أيضا على إنهاء السياسات العنيفة والقاسية وغير القانونية والمنتهكة للحقوق تجاه المهاجرين واللاجئين. وتلك تشمل الحركات التي يقودها المهاجرون أنفسهم و/أو تتألف أساسا منهم، فضلا عن غيرهم من المواطنين المعنيين. وقد حاربت هذه الحركات ضد شروط الدخول المفرطة في التقييد، والعنف على الحدود، وعمليات الإعادة غير المشروعة، وتجريم المهاجرين داخل الدول، وظروف العمل وظروف العبور التعسفية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، وغير ذلك من القضايا التي تواجهها جماعات المهاجرين.

دال - المجال البيئي

33 - إن آثار البيئة والتدهور البيئي على الحياة البشرية والتمتع بحقوق الإنسان معترف بها منذ فترة طويلة. وقد ازداد في العقود الأخيرة الوعي بتغير المناخ بوصفه الأثر السلبي الرئيسي للنشاط البشري على البيئة. وكرس المقرر الخاص اهتماما متضافرا لهذه المسألة (انظر A/76/222).

34 - وقد نشأت حركات اجتماعية عديدة استجابة لهذه التحديات. وهي تشمل "التمرد ضد الانقراض" وحركة "أيام الجمعة من أجل المستقبل" التي يقودها الشباب، والتي اجتذبت ملايين الأعضاء من جميع أنحاء العالم ونفذت آلاف الإضرابات. وفي سويسرا، شارك عشرات الآلاف بانتظام في الاحتجاجات المناخية

(9) انظر Steven Friedman and Shauna Mottiar, "Seeking the high ground: the treatment action campaign and the politics of morality", in *Voices of Protest: Social Movements in Post-Apartheid South Africa*, Richard Ballard and others, eds. (Pietermaritzburg, South Africa, University Of KwaZulu-Natal Press, 2006).

منذ عام 2018، مما يجعل هذه الاحتجاجات من أكبر الاحتجاجات في التاريخ السويسري ويساعد على دفع السلطات على مستويات متعددة إلى إعلان حالة طوارئ مناخية.

35 - وعلى الصعيد المحلي، احتجت جماعات، منها الشعوب الأصلية بشكل بارز، على الإجراءات البيئية المدمرة التي تتخذها الشركات في جميع أنحاء العالم⁽¹⁰⁾. وفي تونس، تمكنت شبكة تونس الخضراء من وقف أعمال بناء مدمرة. وفي جزر سليمان، أدت احتجاجات الحركات الاجتماعية إلى إلغاء ترخيص استغلال شركة تعدين البوكسيت في عام 2018. وفي ألبانيا، ساعدت احتجاجات الحركات الاجتماعية على وقف بناء محطة جديدة للطاقة الكهرومائية في عام 2019. وفي اليابان، في عام 2020، أدت ضغوط الحركات الاجتماعية إلى تعهد مجموعة ميزوهو المالية، وهي واحدة من أكبر المؤيدين العالميين لطاقة الفحم، بوقف جميع أشكال تمويل المحطات الجديدة لتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول عام 2050. وفي صربيا، كانت حركة اجتماعية فعالة في وقف مشروع تعدين الليثيوم في عام 2021. وفي شرق أفريقيا، تتحدى حملة مستمرة تدعمها حركات اجتماعية متعددة بناء خط أنابيب النفط الخام في شرق أفريقيا.

رابعاً - التهديدات والتحديات

36 - على الرغم من الدور الحيوي الذي قامت به الحركات الاجتماعية وما زالت تقوم به، على النحو الذي ورد بيانه أعلاه، فإنها تواجه العديد من التحديات والقيود، في انتهاك للعديد من التزامات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات. وبدلاً من النظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها تهديد، ينبغي للدول أن تعدل عقليتها وتعتبرها شركاء أساسيين في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. وينبغي للدول أن تهيئ بيئات تمكينية تتيح للحركات الاجتماعية أن تساهم في تحقيق كامل إمكاناتها.

37 - ولا تعترف دول كثيرة اعترافاً كاملاً بالحق في حرية تكوين الجمعيات، بحيث لا تحترم احتراماً كاملاً حرية العمل للجمعيات غير المسجلة. ففي الجزائر، أمرت وزارة الداخلية بحل عدة جمعيات على أساس اتهامات فضفاضة وغامضة بتقويض سيادة الدولة وأمنها⁽¹¹⁾. وفي بيلاروس، حلت السلطات عدداً من الجمعيات العامة المسجلة دون إخطار مسبق، ودون الإبلاغ بأسبابها، ودون أمر من المحكمة، قائلة إن أنشطة المنظمات المعنية لا تتطابق مع الأهداف والمواضيع المحددة في مواثيقها⁽¹²⁾. والتجريم والمعاقبة في هذا المجال مفترطان ودائماً ما يكونان واسعين وغامضين بشكل متأصل؛ وإضافة إلى ذلك، تُتخذ تدابير من هذا النوع للغرض غير المشروع المتمثل في الحد من حريات الأفراد في تكوين الجمعيات على هذا النحو.

38 - وقد اعتمدت دول أيضاً تدابير ترمي إلى السيطرة على قطاع المجتمع المدني، بحيث منحت سلطات واسعة للسلطات التنفيذية لتنظيم المجتمع المدني. وتشمل التطورات المثيرة للقلق في هذا السياق المرسوم رقم 4-2020 في غواتيمالا، الذي مُنحت الحكومة بموجبه سلطات واسعة على حيز المجتمع

(10) انظر Débora Leão and others, "Defenders of our planet: resilience in the face of restrictions", CIVICUS Monitor, 2021.

(11) انظر الرسالة رقم AL DZA 13/2021.

(12) انظر الرسالة رقم AL BLR 8/2021.

المدني والذي نجا من طعن دستوري في عام 2021⁽¹³⁾؛ واعتماد القانون العام لتنظيم ومراقبة المنظمات غير الربحية في نيكاراغوا، الذي دخل حيز النفاذ في 6 أيار/مايو 2022 ويفرض ضوابط مشددة على الحيز المدني⁽¹⁴⁾؛ ومشروع قانون بشأن عمليات المنظمات غير الحكومية، ومشروع قانون بشأن تعزيز وتطوير منظمات المجتمع المدني في تايلند، تُمنح السلطات بموجبه صلاحيات رقابية واسعة⁽¹⁵⁾؛ ومشروع قانون جديد بشأن التعاون الدولي في جمهورية فنزويلا البوليفارية، من شأنه أن يمنح الحكومة سلطات واسعة على حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل⁽¹⁶⁾؛ وتعديلات على قانون المنظمات غير التجارية في قبرغيزستان، تمس بالحق في حرية تكوين الجمعيات⁽¹⁷⁾؛ ومشروع تعديلات على المرسوم بقانون المتعلق بتنظيم الجمعيات في تونس⁽¹⁸⁾. وفي ليبيا، في تموز/يوليه 2021، اقترحت حكومة الوحدة الوطنية مشروع لائحة تنظيمية بشأن عمل منظمات المجتمع المدني من شأنه أن يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة ومفترطة لتقييد الجمعيات وتعليقها وحلها. وإضافة إلى ذلك، فرض رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، بموجب التعميم رقم 10 لسنة 2021، عدة قيود على المجتمع المدني، بما في ذلك الحد من تعاونه مع الأمم المتحدة.

39 - ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير التي تفيد بأن قادة وأعضاء الحركات الاجتماعية قد استُهدفوا بالانتقام العنيف على أساس جهودهم في التعبئة والدعوة. ففي دول مثل البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والهند والمكسيك ونيكاراغوا وبيرو والفلبين⁽¹⁹⁾ تعرض النقيبون وقادة الحركات الاجتماعية وأفراد الجماعات المهمشة وجماعات السكان الأصليين والمدافعون عن الأراضي للتحرش والاعتداء والاختفاء والقتل على أساس عملهم دعماً لحقوق الإنسان⁽²⁰⁾. وقد بعث المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات برسائل مؤخراً إلى عدة دول، منها بنغلاديش وكولومبيا ومصر والمكسيك ونيجيريا وسري لانكا وطاجيكستان وتوغو⁽²¹⁾، أعربوا فيها عن قلقهم إزاء الاعتداءات على الحركات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان

(13) انظر International Federation for Human Rights Leagues, Guatemala, “Constitutional Court ruling restricts freedom of association”, 26 May 2021.

(14) انظر الرسالة رقم OL NIC 1/2022 وانظر Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), “Oral update on the situation of human rights in Nicaragua”, 16 June 2022.

(15) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: OL THA 7/2021, OL THA 5/2021, OL THA 2/2021.

(16) انظر International Service for Human Rights, “Venezuela: 500 civil society organisations express alarm at bill limiting access to foreign funding for NGOs”, 18 May 2022.

(17) انظر الرسالة رقم OL KGZ 5/2021.

(18) انظر الرسالة رقم OL TUN 4/2022.

(19) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: UA COL 5/2019, AL GTM 9/2021, AL GTM 8/2021, AL HND 4/2017, AL IND 14/2021, AL IND 2/2021, AL MEX 14/2020, AL NIC 2/2018, AL PER 6/2021, AL PER 9/2020, OHCHR, “Brazil: UN expert decries erosion of democracy”, انظر AL PHL 10/2018 and AL PHL 1/2016, “urges safe space for civil society”, نشرة صحفية، 11 نيسان/أبريل 2022.

(20) انظر الرسالة رقم AL PHL 1/2022. وانظر Global Witness, Last Line of Defence: The Industries Causing the Climate Crisis and Attacks against Land and Environmental Defenders, September 2021.

(21) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: UA BGD 2/2022, AL COL 1/2022, AL EGY 1/2022, AL MEX 2/2022, AL NGA 2/2022, AL LKA 1/2022, AL TJK 1/2022 and AL TGO 2/2022.

الموجهة أنشطتهم نحو ضمان حقوق أفضل للأقليات والجماعات المهمشة والتي تتعرض للتمييز ضدها والمستهدفة تاريخياً، ودعوا إلى إصلاح القطاع الأمني ومساءلة قوات الأمن واتخاذ خطوات لمكافحة الفساد.

40 - وكثيراً ما قابلت الدول حركات اجتماعية واسعة النطاق تشارك في مظاهرات واحتجاجات حاشدة بأن أعلنت حالات الطوارئ وغيرها من القيود الشديدة المصحوبة بتدابير قمعية. وإضافة إلى كون تدابير الطوارئ هي استجابات غير مشروعة للحركات المؤيدة للديمقراطية والداعمة للحقوق في حد ذاتها، فإنها غالباً ما تكون مصحوبة بانتهاكات واسعة النطاق وخطيرة لحقوق الإنسان، من بينها انتهاكات الحق في حرية التجمع السلمي، من خلال عمليات حظر شاملة وعمليات تفريق تعسفي عنيفة - تؤدي إلى القتل وإصابات تلحق بالمشاركين والمارة والمراقبين - واعتقالات وملاحقات قضائية غير قانونية، واستخدام القوة المميتة. وقد سبق للمقرر الخاص أن أعرب عن قلقه إزاء إساءة استخدام تدابير الطوارئ لخنق الاحتجاجات السلمية وإزاء استخدام القوة غير المشروعة أثناء حالات الأزمات (انظر A/HRC/50/42). وعلى مدى السنوات العشر الماضية، أثار المقرر الخاص شواغل بشأن ما يدعى من استخدام القوة غير الضرورية أو المفرطة لقمع الحركات الاجتماعية في الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوروندي، وببرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، وشيلي، والصين، والعراق، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، بين أماكن أخرى⁽²²⁾. وفي غالبية هذه الحالات، لم يكن هناك سوى القليل من التحقيق أو المساءلة أو سبل الانتصاف الكافية للضحايا، أو لم يكن هناك شيء من هذا على الإطلاق ولم يتم إصلاح السياسات التي مكنت من حدوث انتهاكات خطيرة ولم تُلب مطالب الحركات الاجتماعية الداعمة للحقوق والديمقراطية.

41 - وكثيراً ما جُرمت الحركات الاجتماعية، واستُهدفت قادتها وأعضاؤها بالاحتجاز والمقاضاة، لأنهم مارسوا حقوقهم في حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير وحرية المشاركة في الشؤون العامة. ففي ميانمار، اعتقل آلاف المحتجين ووجهت إليهم اتهامات منذ الانقلاب العسكري الذي حدث عام

(22) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: AL DZA 6/2021, AL DZA 5/2021, AL DZA 3/2021, UA BHR 10/2014, UA BHR 2/2013, UA BHR 7/2013, UA BGD 2/2016, AL BLR 4/2021, AL BLR 1/2021, AL BLR 5/2020, UA BDI 3/2015, AL KHM 8/2021, AL KHM 8/2020, UA CMR 4/2020, AL TCD 2/2022, AL CHL 10/2021, AL CHL 8/2021, UA CHN 10/2021, AL CHN 9/2021, AL COL 6/2018, AL COL 4/2017, AL CUB 3/2021, AL COD 3/2022, UA DJI 1/2017, AL DJI 1/2014, UA EGY 6/2016, AL FRA 2/2019, AL HND 7/2017, AL IND 2/2021, AL IRN 37/2021, AL IRQ 3/2021, AL ISR 2/2022, AL ISR 4/2020, AL KAZ 1/2022, UA KEN 13/2017, UA KEN 5/2016, AL LBN 3/2020, AL LBN 6/2019, AL MMR 1/2021, UA NIC 3/2018, AL NIC 2/2018, UA NIC 1/2018, AL NGA 6/2020, AL NGA 5/2019, UA PAK 5/2012, AL PER 8/2020, AL PHL 10/2018, AL PHL 5/2018, AL RUS 3/2022, AL RUS 2/2021, UA SAU 8/2015, AL LKA 1/2022, UA SDN 6/2021, UA SDN 1/2019, UA SDN 9/2016, UA SYR 9/2011, UA SYR 8/2011, UA SYR 7/2011, AL SYR 6/2011, AL THA 6/2021, AL THA 11/2020, AL THA 4/2018, AL TUN 5/2021, AL TUN 1/2012, AL TUR 6/2020, AL TUR 1/2020, UA TUR 6/2016, UA TUR 3/2013, AL UGA 1/2021, AL ARE 7/2020, UA ARE 4/2013, UA ARE 7/2012., AL TZA 6/2020, AL TZA 3/2020, AL TZA 3/2018, AL USA 31/2020, AL USA 25/2020, UA USA 14/2016, UA USA 23/2011, AL VEN 2/2019, AL VEN 4/2017, AL VEN 2/2017, UA VEN 3/2016, AL ZWE 2/2021.

2020⁽²³⁾. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتقل أعضاء من الجيل الواعي في مقاطعة خط الاستواء عقب دعواتهم للحصول على المياه النظيفة والحصول على الأراضي ووضع حد لعمليات الإخلاء القسري. وفي الاتحاد الروسي، أُلقي القبض على المتظاهرين المناهضين للحرب بأعداد كبيرة. وفي مصر، استهدف النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان بتجميد الأصول وحظر السفر والاعتقال بموجب تشريعات غامضة لمكافحة الإرهاب وللأمن الوطني. وفي فييت نام، وُجّهت تهم إلى نشطاء يدعمون حقوق الإنسان والبيئة وحُكّم عليهم. وفي تركيا، أُلقي القبض على طلاب يدعون إلى مزيد من الحرية الأكاديمية واتهموا بارتكاب جرائم. وفي الصين، اعتقل نشطاء وزعم أنهم اختفوا. وفي جمهورية إيران الإسلامية، سجن ناشطون، بما في ذلك لمشاركتهم في تجمعات سلمية، واتهموا بالدعاية ضد الدولة والتجمع والتواطؤ للعمل ضد الأمن الوطني، مما أدى في كثير من الأحيان إلى عواقب صحية وخيمة وحتى الموت. وفي العراق، سجن نشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان، غالبا بسبب لا يعدو قليلا عن نشر رسائل انتقادية على الإنترنت، وواجهوا تهما بموجب قوانين مكافحة الإرهاب. وفي أوغندا، تعرض النشطاء الذين ينددون بالأضرار المرتبطة باستغلال النفط والغاز للتهديد ووجهت إليهم تهم جنائية. وفي بيلاروس، اعتقل تعسفا المتظاهرون المؤيدون للديمقراطية. وفي هندوراس، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان والبيئة تهما جنائية⁽²⁴⁾.

42 - واستُهدف الصحفيون الذين يغطون الحركات الاجتماعية والاحتجاجات بالاحتجاز وغيره من أنواع الاعتداءات والانتهاكات، بما في ذلك في الاتحاد الروسي، وأفغانستان، وبيلاروس، وتونس، وسري لانكا، وكازاخستان⁽²⁵⁾. وللصحفيين دور حيوي عليهم أن يؤديه في ضمان إطلاع الجمهور بدقة على إجراءات الحركات الاجتماعية وشواغلها ورسائلها، فضلا عن استجابات الدول وأي انتهاكات لحقوق الإنسان تحدث. لذلك من الأهمية بمكان أن تُحترم حرية الإعلام احتراما كاملا. ويكرر المقرر الخاص التأكيد على أن للصحفيين وغيرهم من المراقبين الحق في رصد التجمعات والإبلاغ عنها حتى في الحالات التي يعلن فيها أن التجمع غير قانوني أو يتم تفريقه⁽²⁶⁾.

43 - وكثيرا ما استُهدف أعضاء الحركات النقابية بسبب تنظيمهم النقابي وتأييدهم لتحسين ظروف العمل. وقد انتشرت انتهاكات الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها والحق في الإضراب على نطاق واسع في السنوات الأخيرة⁽²⁷⁾. ففي زيمبابوي، على سبيل المثال، واجه أعضاء النقابات العمالية المراقبة والتحرش

(23) انظر 2022، "Free Expression Myanmar، "505A act of revenge: review of Myanmar coup speech 'crimes'", وانظر الرسالة رقم AL MMR 1/2021.

(24) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: AL COD 3/2022، AL RUS 3/2022، AL EGY 2/2022، AL VNM 2/2022، AL TUR 1/2022، AL CHN 2/2022، AL IRN 1/2022، AL IRQ 1/2022، AL IRQ 3/2021، AL UGA 1/2022، AL BLR 1/2021 and AL HND 8/2021.

(25) انظر نشرة أخبار الأمم المتحدة، "رد حركة طالبان على الاحتجاجات متزايد العنف، وهي تحدّر مفوضية حقوق الإنسان"، 10 أيلول/سبتمبر 2021. وانظر OHCHR، "Sri Lanka: UN experts condemn crackdown on protests"، press release، 8 April 2022. وانظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: AL BLR 1/2021، AL KAZ 2/2022، AL RUS 3/2022، AL TUN 5/2021.

(26) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37، الفقرة 30.

(27) انظر International Trade Union Confederation (ITUC)، "2021 ITUC global rights index: COVID-19 pandemic puts spotlight on workers' rights"

والاحتجاز والتهم الجنائية⁽²⁸⁾. وفي عدة حالات، وقعت انتهاكات إضافية للحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات في مكان العمل فيما يتعلق بالجائحة. وفي تركيا، ورد أن أعضاء النقابات العمالية أُجبروا على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر⁽²⁹⁾؛ وفي جنوب أفريقيا، ورد أن مشرفي فولكس واجن قد فصلوا بعد أن كشفوا عن معدل الإصابة المرتفع بكوفيد-19⁽³⁰⁾. وفي زيمبابوي، حوكم قادة نقابات بعد إضرابهم للحصول على بدلات خاصة بالجائحة⁽³¹⁾⁽³²⁾؛ وفي بيرو، ورد أن عمال المستودعات فصلوا بعد أن طلبوا احتياطات صحية أفضل⁽³³⁾.

44 - وبوجه عام، من المهم أن تعترف الدول بقيمة تعبير الحركات الاجتماعية عن وجهات نظر مختلف شرائح السكان وعملها القيم دعماً لزيادة الحصول على الحقوق. ويجب على الدول أن تكفل الاحترام الكامل في جميع الأوقات ودون تمييز لحقوق المشاركين في الحركات الاجتماعية في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وحقوقهم في المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك على النحو الذي يجري التعبير عنه من خلال المظاهرات الجماهيرية والاحتجاجات والإضرابات من مختلف الأنواع. ويتطلب الاعتراف بقيمة الحركات الاجتماعية ألا تحترم الدول حقوق الأفراد في المشاركة في هذه التجمعات فحسب، بل أن تعترف أيضاً بالمساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها هذه الإجراءات نحو مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة واحتراماً للحقوق، وأن تأخذ الرسائل المعرب عنها من خلال هذه الإجراءات على محمل الجد.

45 - ومما يؤسف له أن دولاً كثيرة لم تتخذ ذلك الموقف ولم تضع نظاماً قانونية تدعم الحركات الاجتماعية وتمكنها من تقديم مساهمات إيجابية. وتشكل التجمعات الشعبية والاحتجاجات من مختلف الأنواع وسيلة مهمة للحركات الاجتماعية للتعبير عن وجهات نظرها وممارسة الضغط دعماً لوجهات النظر هذه وتعزيزاً للاقتراحات الاجتماعية والسياسية. ولدى دول كثيرة قوانين تعاقب على التجمعات التي تعقد دون موافقة رسمية من السلطات، أو تسمح بتفريقها. ففي سري لانكا، على سبيل المثال، يجوز بموجب المادة 77 من قانون الشرطة إيداع المنظمين والمروجين والمشاركين في التجمعات التي لم تُخطر بها السلطات وذلك بتهمة ارتكاب جريمة (انظر A/HRC/44/50/Add.1). ويشير وجود مثل هذه القوانين إلى الرغبة في قمع المجتمع المدني والسيطرة عليه بدلاً من السماح له بالعمل بحرية.

46 - وفي دول أخرى، أصيبت لمنع الإزعاج وانقطاع الإجراءات الروتينية اليومية، اللذين كثيراً ما يصاحبان إجراءات الحركات الاجتماعية مثل الاحتجاجات، الأسبقية على حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة والتعبير عن وجهات نظرهم. ويمكن رؤية مثل هذا الموقف، على سبيل المثال، في قانون الشرطة والجريمة وإصدار الأحكام والمحاكم لعام 2022 الذي صدر مؤخراً وفي مشروع قانون النظام العام

(28) انظر الرسالة رقم AL ZWE 2/2022.

(29) Submission from ITUC to the Special Rapporteur of June 2022، محفوظ لدى الأمانة العامة.

(30) المرجع نفسه.

(31) المرجع نفسه.

(32) انظر الرسالة رقم AL ZWE 2/2022.

(33) ITUC submission.

في المملكة المتحدة، للذين يعطيان فيما يبدو الأولوية لمنع "الاضطراب" الفضفاض التعريف على حق الأفراد في حرية التجمع السلمي⁽³⁴⁾.

47 - ويكرر المقرر الخاص دعوته إلى الدول أن تلغي التدابير الجنائية التي لم تتخذ سعياً إلى تحقيق أهداف مشروعة، وكذلك التدابير الفضفاضة والغامضة بشكل مفرط، والتدابير التي كثيراً ما استخدمت لاستهداف نشطاء الحركات الاجتماعية. ومن بين أشكال القوانين التي طبقت للحد من الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات في السنوات الأخيرة قوانين مكافحة الإرهاب والأمن الوطني ومكافحة غسل الأموال. وقد وجه المقرر الخاص وغيره من المكلفين بولايات رسائل إلى عدة دول، منها الصين، وإسرائيل، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، وقطر، أعربوا فيها عن قلقهم إزاء هذه القوانين⁽³⁵⁾. وفي حين أن هذه التدابير قد تتخذ سعياً إلى تحقيق أغراض تبدو للوهلة الأولى مشروعة، فإنها كثيراً ما تصاغ بعبارات فضفاضة وغامضة للغاية، وكثيراً ما يساء استخدامها في الممارسة العملية، بما في ذلك من خلال استخدامها لقمع الأصوات الناقدة ونشطاء الحركات الاجتماعية. وينبغي للسلطات التنفيذية وسلطات الادعاء في جميع الحالات أن تمتنع عن استخدام هذه القوانين لاستهداف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي تشارك في أنشطة مشروعة، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها. وعلاوة على ذلك، وكما حث المقرر الخاص من قبل، من الأهمية بمكان تنقيح هذه القوانين وتحديدتها تحديداً ضيقاً من أجل الحيلولة دون إساءة المعاملة المحتملة وتجنب إلقاء ظلال مخيفة على ممارسة الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات.

48 - وفي كثير من الدول، تُستخدم القوانين التي تسمح بأشكال فضفاضة من العقاب الجنائي لاستهداف أعضاء الحركات الاجتماعية في انتهاك للضمانات الوطنية والدولية للإجراءات القانونية الواجبة، والحرية، وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وللتدابير والنهج المتخذة في هذا الصدد تاريخ طويل وغالبا ما تتبع من الحقبة الاستعمارية. فهي تنتهك المبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية الفردية ويمكن اعتبارها شكلاً من أشكال العقاب الجماعي. وقد استخدم عدد من الدول المحاكمات الجماعية على مدى السنوات العديدة الماضية و/أو اتهم أفراداً بموجب أحكام جنائية تعاقب على أشكال فضفاضة من الانتماء. وغالبا ما تُتبع هذه النهج ضد أعضاء الحركات الاجتماعية التي تعتبرها السلطات معارضة. ففي المملكة العربية السعودية، كان 41 شخصاً من بين أولئك الذين أعدموا في عمليات إعدام جماعية في عام 2022 قد شاركوا في احتجاجات مؤيدة لنظام سياسي أكثر شمولاً في عامي 2011 و 2012⁽³⁶⁾. وفي إسرائيل، واجه الفلسطينيون عقاباً جماعياً بعد أن دعوا إلى مزيد من الاحترام لحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽³⁷⁾. ويشكل العقاب الجماعي انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان. ويجب إلغاء جميع القوانين التي تجيز العقاب الجماعي، ويجب على الجهات الفاعلة التنفيذية والقضائية أن تكفل الامتثال للمبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية الفردية في جميع الأوقات.

(34) انظر الرسالة رقم OL GBR 7/2021.

(35) انظر الرسائل التي تحمل الأرقام التالية: OL UA CHN 10/2021، OL ISR 6/2022، OL NZL 1/2021، OL NIC 4/2020، OL NIC 3/2020، OL QAT 1/2022.

(36) انظر نشرة أخبار الأمم المتحدة، "مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يشجب الإعدام الجماعي لـ 81 شخصاً في المملكة العربية السعودية"، 14 آذار/مارس 2022.

(37) انظر الرسالة رقم AL ISR 2/2022.

49 - وفي سياقات كثيرة، تقوّضت الحركات الاجتماعية من قبل العملاء المحرضين، وهم الأفراد الذين ليسوا مشاركين مخلصين ولكنهم يتسللون لإخراج حركة ما عن مسارها إما عن طريق تشجيع الأعمال المدمرة لدى الآخرين أو عن طريق القيام بهذه الأعمال بأنفسهم بحيث يمكن أن تعزى تلك الأعمال إلى الحركة. وكثيرا ما قامت الجهات الفاعلة الحكومية بنشر العملاء المحرضين، أو تصرفت نيابة عنهم، أو يسرت مهمتهم. ويجب على الدول أن تمتنع عن استخدام العملاء المحرضين لتقويض الحركات الاجتماعية، لأن القيام بذلك ينتهك الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات. وفي سياق التجمعات، يقع على عاتق الدول التزام بحماية أعضاء التجمعات وغيرهم من العنف، سواء ارتكبه أفراد داخل التجمع أو خارجه⁽³⁸⁾. وعلى السلطات أيضا أن توقف ممارسة تقويض الحركات الاجتماعية من خلال إنشاء منظمات مجتمع مدني تابعة للحكومة و/أو تنظيم احتجاجات مضادة لمواجهة الحركات الاجتماعية الانتقادية. فتلك ممارسات خطيرة تزيد من استقطاب المجتمعات وتخلق إمكانية العنف والتصعيد. وبدلا من ذلك، على السلطات الدخول في حوار مع الحركات الاجتماعية الداعمة للحقوق واحترامها كشركاء في الحكم.

50 - وكثيرا ما توصم الحركات الاجتماعية بالعار بوصفها بأنها تشكل تهديدات للأمن القومي و/أو النظام العام، أو بأنها تمثل عملاء أجنب، أو غير ذلك بسبب دعوتها المؤيدة لجملة أمور من بينها المساواة، وتحسين الحكم، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وزيادة احترام حقوق الإنسان. وكثيرا ما تستخدم توصيفات سلبية من ذلك القبيل لتبرير حملات القمع والتجريم غير المشروعة والعمل على التحريض على أعمال العنف الأهلية وتشجيعها. ويجب على الدول أن تمتنع عن هذه التوصيفات السلبية، التي تتعارض مع التزامات الدول بتوفير بيئة تمكينية لممارسة الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات. وفي ذلك الصدد، ينبغي للدول الرجوع إلى قرار الجمعية العامة 173/73، الذي شجعت فيه الجمعية الدولية على إنهاء اضطهاد وقمع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

51 - وكثيرا ما أجبر قادة ونشطاء الحركات الاجتماعية على العيش في المنفى هربا من الانتقام أو العنف أو التجريم بسبب ممارستهم لحرّياتهم الأساسية. وفي ذلك السياق، يشدد المقرر الخاص على التزام الدول بالامتناع عن دفع المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين إلى المنفى، ويشدد على أهمية دعم الدول المضيفة لهؤلاء الأفراد، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات الحماية المحددة للأشخاص الضعفاء بوجه خاص.

52 - وغالبا ما تُستهدف الحركات الاجتماعية بتدابير المراقبة. وغالبا ما تخلق المراقبة بمختلف أشكالها بيئة معادية، يمكن أن تكون مدمرة ومهددة بشكل خاص للحركات الاجتماعية. فالحركات الاجتماعية تضم عادة العديد من الجهات الفاعلة ولديها هياكل تنظيمية أفقية فضفاضة تعتمد بشكل كبير على الثقة والتواصل المفتوح. وإضافة إلى انتهاك خصوصية المشاركين الأفراد، تتدخل تقنيات المراقبة في حرية الأفراد في المشاركة في حماية أفضل للحقوق وإعمالها والدعوة إلى ذلك من خلال الحركات الاجتماعية. وتنتهك هذه الممارسات حقوق الأفراد في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمشاركة في الشؤون العامة.

53 - ومنصات التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال ضرورية لقدرة الحركات الاجتماعية على تنظيم نفسها وحشد صفوفها والترويج لقضاياها. وخلال الأزمات التي تحد من التفاعلات الشخصية، مثل الجوائح، تكتسب المنصات الإلكترونية أهمية خاصة كمساحات يمكن من خلالها للحركات الاجتماعية القيام بأنشطة الدعوة وشن الحملات. ولذلك، من الضروري أن تكون منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات

(38) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 37 (2020)، الفقرة 18.

الاتصالات متاحة وخالية من القيود غير المشروعة مثل إغلاق الإنترنت، وأن تتخذ التدابير المناسبة للحد من التهديدات والتحرش. وفي ذلك الصدد، يشير المقرر الخاص إلى تأكيده السابق على أهمية الاحترام الكامل للحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات في الفضاء الرقمي (انظر [A/HRC/41/41](#)). ويشير المقرر الخاص أيضا إلى الرسائل التي سبق أن وجهها هو وغيره من المكلفين بولايات بشأن هذه المسائل، بما في ذلك، على سبيل المثال، رسالة حديثة موجهة إلى ليبيا بشأن الحاجة إلى التحديد الدقيق للتدابير القانونية المعتمدة فيما يتعلق بجرائم الفضاء الحاسوبي وما شابه ذلك⁽³⁹⁾.

خامسا - المحامون والحركات الاجتماعية

54 - إن العلاقة بين المحامين والحركات الاجتماعية هي علاقة حاسمة. وكما هو مبين في الفرع السابق، في حين اعترفت الحكومات، في مناسبات كثيرة، بقيمة الحركات الاجتماعية، واجهت الحركات الاجتماعية في كثير من الحالات الأخرى تحديات وقيودا خطيرة، بما في ذلك في شكل اعتداءات واعتقالات وملاحقات قضائية وتحرش ومراقبة بقيادة الدولة. وللمحامين دور حاسم عليهم أن يؤديه في المساعدة على حماية أعضاء المجتمع المدني والحركات الاجتماعية من مثل هذه الاعتداءات وذلك من خلال تمثيل أولئك الذين احتجزوا أو اتهموا بارتكاب جرائم جنائية ومن خلال تزويدهم بالدعم القانوني والخدمات القانونية. وفي هذا السياق، يشير المقرر الخاص إلى المبادئ التوجيهية التي أصدرها بشأن المحامين الذين يعملون دعما للتجمعات السلمية، والتي حث فيها على توفير حماية أفضل لقدرة المحامين وغيرهم على مراقبة التجمعات والتدابير المتخذة ردا على التجمعات و/أو تسجيلها وتوثيقها و/أو الإبلاغ عنها (انظر [A/HRC/47/24/Add.3](#)).

55 - وإلى جانب تقديم أشكال من الدعم والمساعدة القانونيين في مواجهة الاعتداءات، فإن للمحامين دورا هاما عليهم أن يؤديه بقدر ما يمكنهم المساعدة على إعطاء شكل قانوني أكثر دقة لمختلف المطالب التي قد تسعى الحركات الاجتماعية إلى النهوض بها. ومن المهم في هذا السياق أن يعترف المحامون بفضيلة العمل جنبا إلى جنب مع الحركات الاجتماعية مع الاعتراف بالحاجة إلى وضع رؤى تقديمية واقتراحات سياسية وفحصها من خلال العمليات التي تؤدي فيها الحركات الاجتماعية دورا قياديا⁽⁴⁰⁾.

سادسا - إعادة البناء بشكل أفضل مع الحركات الاجتماعية

56 - لضمان استدامة عملية إعادة البناء بشكل أفضل من كوفيد-19، دعا الأمين العام الدول أن تتجنب العودة إلى أساليب العمل المعتادة، وبدلا من ذلك أن تنتهج استراتيجية للتعافي من الجائحة على نحو أكثر شمولا واستدامة وإدخال إصلاحات محدثة للتحويل تؤدي إلى تحسين الصحة والحماية الاجتماعية وغير ذلك من النظم (انظر [E/2022/57](#)). ويشدد المقرر الخاص على أن الحركات الاجتماعية حاسمة الأهمية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وأنها ترتبط ارتباطا مباشرا بإعادة البناء بشكل أفضل والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وللحركات الاجتماعية دور حاسم عليها أن تؤديه في دفع الدول إلى التصدي للفقر والجوع والقضاء عليهما، وتحسين الرعاية الصحية؛ وإنهاء التفاوتات الاجتماعية، بما في ذلك عدم

(39) انظر الرسالة رقم OL BY 3/2022.

(40) انظر Amna Akbar, Sameer Ashar and Jocelyn Simonson, "Movement law", *Stanford Law Review*, vol. 73, April 2021.

.No. 4, April 2021

المساواة العرقية والجنسانية، واتخاذ إجراءات بشأن العدالة المناخية. ويجب على الدول أن تكفل إدماج آراء الحركات الاجتماعية ومطالبها في السياسة الإنمائية.

57 - ولضمان أن تكون عملية إعادة البناء من الجائحة على نحو أفضل شاملة للجميع، يجب على الدول أن تعامل الحركات الاجتماعية كشركاء وأن تنشئ علاقة أكثر انفتاحاً وتمكيناً وتعاوناً مع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، مع الاعتراف بالمساهمات الأساسية التي قدمتها الحركات الاجتماعية في أداء مجتمعات صحية ومزدهرة وآمنة. وينبغي توحيد الجهود الشعبية والوطنية والدولية لدعم الشمولية السياسية والاجتماعية، والعدالة، والمساواة الاقتصادية، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتهيئة بيئة أنظف وأكثر قدرة على الاستدامة.

58 - وفيما يلي التدابير الملموسة التي يمكن للدول اتخاذها لتمكين الحركات الاجتماعية على نحو أفضل من المساهمة في ضمان تنمية أكثر عدلاً واستدامة ومساواة في أعقاب الجائحة العالمية.

ألف - تهيئة حيز آمن وتمكيني

59 - يجب على الدول أن تكفل تمتع الحركات الاجتماعية تمتعاً كاملاً بحقوقها في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتعبير، بما في ذلك عن طريق الامتناع عن الاعتداءات والاحتجاجات والملاحقات القضائية والتحرش والمراقبة والوصم العلني. فعلى النقيض من ذلك، ينبغي للحكومات أن تحترم احتراماً كاملاً حقوق الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات غير المسجلة، وأن تمتنع عن التدخل السلبي في الحيز المدني، وأن تهيئ بيئة إيجابية من خلال الاعتراف علناً بمساهمات الحركات الاجتماعية في إيجاد مجتمعات مزدهرة وقائمة على المساواة ومستدامة، وأن تتخذ تدابير تشريعية وسياساتية لتعزيز وحماية حقوق من ينظمون الحركات الاجتماعية وينضمون إليها حماية كاملة.

60 - ويمكن للجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك منصات وسائل التواصل الاجتماعي، أن تساهم في تهيئة حيز أكثر أماناً للحركات الاجتماعية بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال المساعدة على إيجاد صورة عامة أكثر إيجابية للحركات الاجتماعية المعززة للحقوق من أجل معالجة الوصم. ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك إطلاق تويتر في عام 2021 رمزا تعبيرياً للتعبير عن التضامن مع "تحالف شاي الحليب"، وهو حركة اجتماعية لامركزية تهدف إلى تعزيز التضامن الإقليمي بين الحركات الشعبية التي تعمل من أجل الديمقراطية والحرية وتقرير المصير في آسيا.

باء - ضمان العمليات السياسية الشاملة واستجابتها للمطالب

61 - ينبغي للدول أن تضع وتستخدم عمليات شاملة وتشاركية لصنع السياسات، بما في ذلك عن طريق إشراك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في عمليات الصياغة التشريعية والإصلاح المؤسسي ووضع السياسات، وكذلك في التدابير الأمنية وفي العمليات الانتقالية وعمليات السلام. ولدى الحركات الاجتماعية بحكم طبيعتها مستويات عالية من الوعي والمعرفة بالحقائق الشعبية، لأنها غالباً ما تتبع من تلك القواعد الشعبية. ومن ثم يمكنها أن توفر ثروة من المعلومات والبصيرة فيما يتعلق بالمبادرات السياسية الضرورية والفعالة. وتتسم العمليات المنظمة للمشاركة واستلام المدخلات بأهمية خاصة، حيث من الأرجح أن تكون متاحة حقاً ومعروفة للجمهور وفعالة في الممارسة العملية. وتشمل الأمثلة الواعدة للعمليات التشاركية لصنع

السياسات منبرا في سيراليون مكن المجتمع المدني من التفاعل مع الرئيس ووزراء الحكومة⁽⁴¹⁾، فضلا عن إدراج ممثلين عن المجتمع المدني في فرقة عمل وطنية معنية بكوفيد-19 في ملاوي.

62 - وينبغي للدول أيضا أن تعتمد نهجا ينطلق من القاعدة إلى القمة لضمان التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان أن تعكس القوانين والمؤسسات والسياسات والممارسات مطالب الحركات الاجتماعية القائمة على الحقوق. فعمليات إظهار الاستجابة بخسن نيّة هذه لا تخدم المجتمعات المعنية فحسب، بل هي حيوية لبناء مجتمعات صحية وللتدليل عموما للسكان على أن المشاركة العامة والعمل العام لهما مغزى. فهي تبني ثقة الجمهور وتمنع رفض الأشكال البناءة للمشاركة الاجتماعية. وبينما تجري بعض الدول استعراضات وطنية طوعية لتنفيذها خطة عام 2030 دعما لإعادة البناء على نحو أفضل، يحث المقرر الخاص الحكومات على مراعاة مطالب الحركات الاجتماعية القائمة على الحقوق وعلى إدراجها في سياساتها المتعلقة بالتعافي.

جيم - تعزيز الحركات الاجتماعية وبناء الشراكات

63 - إضافة إلى الاعتراف بقيمة الحركات الاجتماعية، تتخذ الدول خطوات متابعة نشطة لتعزيز العمل الداعم للحقوق الذي تقوم به الحركات الاجتماعية. ففي إكوادور، على سبيل المثال، أنشأت الحكومة موقعا على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات عن المشاركات البناءة من جانب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء البلاد. كما أن المبادرات المماثلة المتخذة على الصعيد المحلي ذات قيمة عالية.

64 - وينبغي للدول أيضا أن تعمل على إقامة شراكات شاملة مع الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني. فهذه الشراكات يمكن أن تكون أداة قيمة للاطلاع على الشواغل الشعبية عن كثب، ولوضع السياسات، وتصميم تدابير تنفيذ فعالة. وتزداد قيمتها وشموليتها عندما يتم جلب العديد من المنظمات الشريكة وممثلي الحركات إليها. ومن الأهمية بمكان في مثل هذه العمليات ألا تنتهك الجهات الفاعلة الحكومية بأي حال من الأحوال الطابع الحر والمستقل للحيز المدني أو تحاول ممارسة السيطرة عليه، وأن تتعامل بدلا من ذلك مع علاقاتها مع الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني على أنها شراكات حقيقية يمكن لجميع الأطراف أن تسهم فيها بشكل هادف بوجهات نظرها وخبراتها وقدراتها، مع إدراكها أن مساهماتها ستؤخذ في الاعتبار.

دال - تقديم الدعم

65 - ينبغي للدول أن تدعم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية بضمان حقهم في الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل الأجنبي والدعم العام، حيثما ينطبق ذلك. وأي دعم عام يقدم ينبغي أن تخصصه هيئات محايدة ومستقلة وفقا لمعايير واضحة وشفافة تتبع عملية واضحة وشفافة، دون المساس باستقلال المجتمع المدني. وينبغي أن يكون المجتمع المدني والحركات الاجتماعية قادرين على الوصول إلى الموارد دون عوائق لا مبرر لها، تماشيا مع التوصيات التي وجهها المقرر الخاص إلى الدول مؤخرا في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الحصول على الموارد (A/HRC/50/23).

(41) انظر Sierra Leone, State House, "Sierra Leone's President Julius Maada Bio initiates public dialogue with civil society groups, promises openness in governance", 30 October 2020.

هاء - تعزيز حرية التنقل

66 - ينبغي للدول أن تتخذ تدابير لتمكين أعضاء الحركات الاجتماعية من الدعوة بفعالية إلى التغيير على كل من الصعيد المحلي وصعيد المقاطعة والصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي. وينبغي أن تشمل هذه التدابير خطوات تعزز أقصى قدر من حرية التنقل للمشاركين في الحركات الاجتماعية، بما في ذلك عن طريق إزالة حظر السفر غير القانوني على النشاط في مجال حقوق الإنسان ووقف فرضه عليهم.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

67 - لقد تعمقت أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية خلال الجائحة، تاركة العالم المعاصر يواجه أزمة معقدة. وللحركات الاجتماعية دور حاسم عليها أن تؤديه في الاستجابة لتلك التحديات، بما في ذلك من خلال العمل على النهوض بالمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة المناخية. وفي العمل على التعافي من كوفيد-19 وغيره من الأزمات والتغلب عليها، يجب على الدول أن تعامل الحركات الاجتماعية كشركاء محترمين في عملية إعادة البناء بشكل أفضل من خلال إقامة مجتمعات أكثر صحة ماديا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. ويقدم المقرر الخاص توصيات إلى الدول وغيرها من الجهات الفاعلة يمكنها من خلالها تحسين احترامها للحركات الاجتماعية والعمل معها بشكل أفضل لبناء مستقبل أكثر شمولاً واستدامة.

68 - ينبغي للدول أن تمتثل للتوصيات التالية:

- يجب على الدول أن تعترف بأهمية الحركات الاجتماعية ومساهماتها في تنمية مجتمعات صحية ومزدهرة وأن تحترمها.
- ينبغي للدول أن تكفل للحركات الاجتماعية سبلا يمكنها من خلالها المشاركة في عمليات التصميم القانوني والمؤسسي والسياساتي، فضلا عن الميزنة والتنفيذ.
- ينبغي للدول أن تعتمد تدابير للحماية، مثل قوانين حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، التي تساعد على حماية الحركات الاجتماعية وتمكينها من المشاركة التدريجية.
- يجب على الدول أن تعترف اعترافا تاما في القانون وفي الممارسة العملية بالحق في حرية تكوين الجمعيات فيما يتعلق بالجمعيات غير المسجلة، وأن تمتنع عن فرض قيود على الجمعيات غير المسجلة أو تجريمها، بما في ذلك عن طريق القيام بصورة غير مشروعة بعرقلة حصولها على التمويل.
- يجب على الدول أن تمتنع عن إعلان حالات طوارئ أو اعتماد أو تنفيذ تدابير قمعية ردا على الحركات الاجتماعية.
- يجب على الدول ألا تعتمد قوانين تسعى إلى السيطرة على المجتمع المدني والحيز المدني، أو قوانين تسعى إلى فرض قيود لا مبرر لها أو فضفاضة بإفراط وغامضة على الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات.

- يجب على الدول أن تمتنع عن أي شكل من أشكال الاعتداء على أعضاء الحركات الاجتماعية ومقاصاتهم واحتجازهم على أساس عملهم للداعم للحقوق.
 - يجب على الدول أن تنقح القوانين التي تستهدف الإرهاب والفساد وغسل الأموال وغير ذلك من الشواغل لضمان تحديد تلك القوانين تحديداً ضيقاً ومحدداً وعدم استخدامها أو إمكانية استخدامها لاستهداف قادة أو أعضاء الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني المدافعين عن الحقوق.
 - يجب على الدول أن تتصدى لأي اعتداء على أعضاء الحركات الاجتماعية بإجراء تحقيقات سريعة وشفافة ومستقلة، وعمليات مُساءلة وتوفير سبل انتصاف كاملة.
 - يجب على الدول أن تكفل الاحترام الكامل لمبدأ فردية المسؤولية في جميع الأوقات عند الاستجابة للحركات الاجتماعية. ويجب على الدول أن تمتنع عن أي شكل من أشكال العقاب الجماعي، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية والمحاكمات الجماعية، لأن هذه تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.
 - يجب على الدول أن تعترف بحق جميع العمال في تكوين النقابات والمشاركة في المفاوضة الجماعية والمشاركة في الإضرابات وأن تحترم هذا الحق.
 - يجب على الدول وسلطاتها أن تحترم في جميع الأوقات قدرة الصحفيين على الإبلاغ بحرية عن الحركات الاجتماعية وعلى الإبلاغ دون تهريب عن استجابات الدولة للحركات الاجتماعية.
 - يجب على الدول أن تكفل عدم تصديرها التكنولوجيات التي يمكن استخدامها لانتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك الأسلحة ومعدات المراقبة، إلى الدول الضالعة في انتهاكات واسعة النطاق أو ممنهجة لحقوق الإنسان و/أو قمع الحركات الاجتماعية.
 - يجب على الدول ألا تهاجم أو تعاقب النشطاء وأعضاء الحركات الاجتماعية العاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، سواء من خلال التحرش أو الوصم أو المراقبة أو الاعتداءات البدنية أو الاحتجاز أو الملاحقة القضائية أو حظر السفر أو تجميد الأصول.
 - يجب على الدول أن تدرب أجهزة إنفاذ القانون على تيسير وحماية الحركات الاجتماعية لضمان الممارسة الآمنة للحق في التجمع السلمي.
 - يجب على سلطات إنفاذ القانون في الدول أن تمتنع عن استخدام أي قوة غير مشروعة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والجنساني في سياق الحركات الاجتماعية، وأن تكون مسؤولة عن أي استخدام من هذا القبيل.
- 69 - ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن ترصد الحركات الاجتماعية وتوثق، دون إعاقة من الدولة، استجابات الحكومة، وتزور النشطاء المحتجزين، وترصد محاكمات النشطاء المشاركين في الحركات الاجتماعية، وتبلغ عن الانتهاكات المرتكبة ضد نشطاء الحركات الاجتماعية وتتخذ تدابير للتصدي لها.

70 - ينبغي للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تقوم بما يلي:

- ضمان عدم انتهاكها لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك على النحو المعبر عنه في الحق في تكوين النقابات، والمشاركة في المفاوضة الجماعية والإضراب.
- ضمان عدم تورطها أو تورط الشركات التابعة لها أو فروعها في انتهاكات لحقوق الإنسان تمس الحركات الاجتماعية، وذلك امتثالاً للمبادئ التوجيهية والمبادئ والالتزامات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.
- الانخراط في مشاورات مفتوحة مع المجتمع المدني وممثلي الحركات الاجتماعية لضمان عدم انتهاك السياسات لحقوق الإنسان، واحترام حقوق ومصالح الجماعات.
- دعم حملات الحركات الاجتماعية الموجهة نحو الحقوق.

71 - يجب على شركات التكنولوجيا ضمان عدم استخدام برامجها أو أجهزتها لأغراض المراقبة ضد نشطاء الحركات الاجتماعية الداعمة للحقوق.

72 - ينبغي للجهات المانحة القيام بما يلي:

- إعطاء الأولوية لاحتياجات الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الاحتياجات الجنسانية، والقضايا التي تمثلها الحركات الاجتماعية، على النحو المحدد من خلال المشاورات الجارية.
- إقامة علاقات مع الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني يُعترف فيها بالمنظمات الممولة كشركاء، بدلاً من مجرد جهات مستفيدة من الدعم.
- ضمان المرونة في سياساتها ومبادئها التوجيهية، والاستجابة لاحتياجات الحركات الاجتماعية، مع مراعاة السياقات المحلية سريعة التطور والاحتياجات الجنسانية.
- الاعتراف بأن الحركات الاجتماعية ليست منظمات رسمية ولا تهدف بالضرورة إلى أن تكون كذلك، وضمان توافر الموارد لدعم الحركات الاجتماعية، بما في ذلك الجمعيات الشعبية المدمجة في الحركات الاجتماعية، وضمان ألا تشوه سياساتها ونهجها في التمويل الطابع الدينامي لهذه الحركات.
- دعم قدرة أعضاء الحركات الاجتماعية على الاجتماع وتبادل أفضل الممارسات وتشكيل تحالفات وشبكات تضامن على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.
- دعم تدريبات الحركات الاجتماعية على أفضل الممارسات التنظيمية، وتوثيق ونشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحقوق، وتدبير الدعوة الفعالة، بما في ذلك أفضل الممارسات في شن الحملات العامة غير العنيفة.
- العمل على إعداد الأدوات الرقمية الآمنة وتقاسمها مع أعضاء الحركات الاجتماعية وتدريبهم على استخدامها.

- دعم أعضاء الحركات الاجتماعية بالموارد والاستجابة السريعة وتدابير السلامة والأمن لحماية الأفراد في حالة وقوع اعتداء، وبالمساعدة القانونية.
- توفير أشكال من دعم الصحة العقلية لأعضاء الحركات الاجتماعية، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المنفى.
- تصميم برامج محددة لمساعدة أعضاء الحركات الاجتماعية الذين أُجبروا على العيش في المنفى وضمان تمكنهم من مواصلة أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم الدعم لهم في عملية اللجوء.

73 - ينبغي لمنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات القانونية القيام بما يلي:

- دعم الحركات الاجتماعية من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، وبناء التضامن ومدّ الجسور مع الحركات الاجتماعية التي تعمل على قضايا مماثلة، وتضخيم رسائل الدعوة الموجهة نحو الحقوق الصادرة عن الحركات الاجتماعية.
- دعم الحركات الاجتماعية من خلال تقديم المشورة والخدمات القانونية لأعضائها عند الضرورة.
- دعم الحركات الاجتماعية مع احترام طابعها غير الرسمي والمصنف والتعامل معها مع الاعتراف بأهمية وجهات النظر والرؤى الثاقبة والمواقف السياسية للحركات الاجتماعية وأعضائها.
- تبادل المعلومات المتعلقة بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات مع أعضاء الحركات الاجتماعية، بما في ذلك من خلال التدريب على الحقوق.

74 - ينبغي لمنظمات المجتمع المدني المتخصصة توفير أشكال دعم الصحة العقلية لنشطاء الحركة الاجتماعية وأفراد أسرهم الذين عانوا من صدمة نتيجة للمشاركة الاجتماعية.

75 - ينبغي للمحامين الشروع في التقاضي لطعن في القوانين واللوائح التقييدية، والسياسات المسيئة، والاحتجاز غير السليم، والملاحقات القضائية التي يتم تبنيها أو سنّها أو تنفيذها أو القيام بها في انتهاك للحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات.

76 - يدعو المقرر الخاص للحركات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم إلى بناء تحالفات للنهوض بالقضايا التي تدافع عنها، وفتح سبل الحوار مع السلطات المعنية والمجتمع الأوسع، وإعطاء الأولوية دائما للوسائل غير العنيفة عند السعي إلى تحقيق أهدافها، بما في ذلك الامتناع عن الرسائل التمييزية والمسيئة. وينبغي للحركات الاجتماعية أيضا أن تضمن الشمولية للدفاع عن المساواة في العدالة الاجتماعية والالتزام بالمبادئ المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

77 - ينبغي للمنظمات الدولية القيام بما يلي:

- دعم جهود المجتمع المدني على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي من خلال تزويده بفرص التواصل وبناء التحالفات والدعوة وتعزيز عمله.

- دعم جهود الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني على كل من المستوى المحلي والمجتمعي والإقليمي من خلال أشكال الدعم المباشر، بما في ذلك الدعم النقدي وتدابير الحماية.

78 - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك من خلال آلياتها المعنية بحقوق الإنسان وهيئاتها السياسية، أن تستخدم نفوذها لحماية الحركات الاجتماعية الداعمة للحقوق، بما في ذلك من خلال رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الحركات الاجتماعية والإبلاغ عنها، والدخول في حوار مع الحكومات؛ وضمان إدراج الحركات الاجتماعية ومنحها حيزًا في العمليات السياسية والانتقالية؛ وإنشاء منتديات يمكن فيها للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي الحركات الاجتماعية المشاركة بحرية وتبادل وجهات نظرها وشواغلها؛ ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء قنوات اتصال في حالات الطوارئ.